المحاضرة السادسة: ثورة القرن 16 والتمهيد للمرحلة الرأسمالية

1- الاسس الفكرية لثورة القرن 16م:[1]

1-1 الانبعاث :هو حدوث تبدل عميق وجذري في عقلية و ردود فعل الفرد وجماعة .وكذلك من خلال الحنين والاشتياق الى احياء التراث القديم (الادبي و الفلسي اليوناني)كان من نتائجه المباشرة الاهتمام بالطبيعة وتعلق القوي بالحياة الدنيا ومحاولة الاستفادة منها والنهل من منابعها ، وكذلك بعد طول هجران لها من قبل الانسان بفعل التعليم المتزمتة والضيقة التي كانت منتشرة في القرون الوسطى . وكان لهذا الانبعاث اكبر الاثر على تبدل الحوافز والدوافع الاقتصادية والنفسية وبالتالي على مجمل تطور الفعاليات البشرية، حتى ان هدف الانسان بحد ذاته تغير فلم يعد ذلك الشخص الذي يعتقد بالمصير المحتوم، وانما اضحى هدفه صبر اغوار الطبيعية والغازها كي يستطيع السيطرة عليها والتمتع بلذاتها واخضاعها لذاته ومشيئته، وكذلك فلقد عادت فكرة الدولة الى الوجود وفكرة المواطن ولم يعد الفرد مرتبطا بارتباط ديني فقط ،وانما صار مواطنا مستقلا له حقوق وعليه واجبات تجاه المؤسسة الموجودة هي الدولة .

1-2 حركة الاصلاح الديني :يعتقد المؤرخون ان الانبعاث وما اتاحه من حرية الفكر والعمل كان الدافع الاول والاهم لحركة الاصلاح الديني والتي اجتاحت اوروبا وزعزعت سلطة الكنيسة الواحدة وشققتها الى شقين:

أ- فكونت البروستنتينية اولا بشخص رائدها الراهب لوثر ،ولكن هذا الانقلاب الديني الذي اخذته هذا الاخير لم تكن اراءه تختلف تماما عما كانت عليه في القرون الوسطى، فلم يبدل من مفهوم العمل وفي غاية الانسان في الحياة ولم يعيد النظر في قضية منع الفائدة.

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص-ص 75-82..

ب- الشق الثاني فئة ثانية تزعمها كالفن : الذي كانت نظرياته الاجتماعية الاساس الفكري و الروحي الذي قامت عليه الرأسمالية ،فلقد طور مفهوم العمل واعطاءه حدود جديدة وعاد النظر في مشكلة الفائدة من اساسها .فهو يرى ان العمل يأتي قبل التأمل والواجب الاول والاهم للإنسان على هذه الارض ويرى ان الانسان ما دام يؤمن فعليه ان يعمل ويعمل ويكسب المال اكثر واكثر ليس لإنفاقه وتبذيره وانما لادخاره واستثماره في مشاريع منتجة.

2- **مظاهر الثورة المالية** : المظاهر الثلاثة للثورة هي الاكتشافات الجغرافية وازدياد كمية الذهب والمعادن الثمينة في اوروبا وتطور بعض الصناعات

ا- الاكتشافات الجغرافية :خرجت اوروبا من عزلتها بعد اكتشافها ووصولها الى العالم الجديد سنة 1492م (امريكا)حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات جديدة واسعة في مختلف انحاء العالم (افريقيا ،امريكا و الشرق الاوسط)،وكان لهذه الاكتشافات نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي وكان الهدف منها هو :

- اكتشاف الراس الرجاء الصالح 1492م.
- كسر الحصار الذي كانت تفرضه الامبراطورية العثمانية على التجارة العابرة في اراضيها.
- البحث عن الذهب والوصول الى منابع انتاجه .
- اتساع نطاق الاسواق والمبادلات .
- تدفق كمية كبيرة من المعادن النفيسة .
- توسع كبير في مختلف فروع الانتاج (الصناعة والزراعة) .

لقد انتقلت سفن التجارة والبحارة تجول بحار وتمكن عدد منهم من ارتياد طرق بحرية جديدة وعالم لم يكتشف من قبل ،وحقيقة تمكن الاوروبيون من نهب موارد ضخمة وكنوز هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة في افريقيا وامريكا الوسطى ، كما

قاموا بتشكيل مستعمرات للمستوطنين وبذات في المناطق التي توافرت فيها المعادن النفيسة.

ج. تطور بعض الصناعات :حيث شهدت العديد من صناعات تطورا ملحوظا هذا ما ساعد على التحول الذي ستشهده اوروبا لاحقا في القرن 18م .

3- نتائج ثورة القرن 16م:

ارتفاع عامل الاسعار نتيجة التيار الجارف من المعادن النفيسة المتأتية من الكشوفات الجغرافية خاصة في اسبانيا و البرتغال لبعض سياسات المعتمدة في انجلترا وفرنسا (الصناعية و التجارية).

- ظهور الطبقة البرجوازية التجارية وذلك لاندثار افكار الاعتدال في الكسب والربح.
- ظهور لأول مرة الصيرفي (البنكي).
- تركز السلطة بيد الملك بفعل الرغبة في الاستقلال عن سلطة الاقطاع وانحلال النظام الاقطاعي تماما .

<u>سؤال للنقاش</u>: كيف ساعدة الثورة المادية للقرن 16 في بروز الفكر الرأسمالي؟

المحاضرة السابعة :الرأسمالية التجارية

تبدأ هذه المرحلة في القرن الخامس عشر وتنتهي بمنتصف القرن الثامن عشر، إذ كانت الرأسمالية الغربية لا تزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة، فقد كانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير، وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفي كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي، كما كانت "الصناعة المنزلية" تلعب دورا هاما بمعنى أن صاحب

المشروع يسلم لعماله المواد الأولية، فيقومون بصنعها في منازلهم، وعلى ذلك فلم تكن ثمة تجمعات عمالية داخل المشروع الواحد، أما عن الفن الإنتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية، فقد كان بدائيا يعتمد أساسا على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة، ومن سمات هذه المرحلة أيضا ارتباط العامل ورب العمل بروابط شخصية، كتلك التي كانت سائدة في ظل النظام الحرفي، ومن سماتها كذلك أنه لم يكن ثمة وجود للبنوك، أو أسواق النقود أو أسواق رأس المال بمعناها الحديث، كما كانت الدولة تتدخل في بعض الأحيان لتقيم المشروعات الصناعية، وتديرها بنفسها ولحسابها الخاص[1].

1- الرأسمالية التجارية " البرجوازية"1450_ 1750 : منذ منتصف القرن الخامس عشر نلاحظ تفوق التجارة على النشاط الحرفي من حيث المردود المالي المتحصل عليه بالرغم من ان كل من النظام الحرفي و التجاري ظهرا تقريبا في نفس الفترة الزمنية منذ انشاء المدن في أوروبا الغربية ، فقد كان التجار يمارسون عملهم داخل حدود المدينة و خارجها ، و يمثل دخلها قسما من إنتاج الفلاحين او الحرفين و من استهلاك الطبقة الأرستقراطية ، حيث كان للتجارة دور فعال في رفع مستوى الإنتاج بفتح أسواق جديدة و توفير السلع.

1-1 أسباب ظهور الرأسمالية التجارية: توجد مجموعة من العوامل ساهمت بشكل واضح في ظهور الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية و نوضحها كما يلي[2]:

_الاكتشافات الجغرافية

_الثورة النقدية

_ظهور الدول القومية

-الإصلاح الديني و حركة النهضة

-تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيارفة

-انتشار الأفكار الاقتصادية

1 محمد حلمي مراد – المذاهب والنظم الاقتصادية . دار المعارف القاهرة -1952 ،ص64 ، ص 65

2 لونيسي لطيفة ،محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مرجع سابق ،ص26.

ولما كانت قوة الدولة وثروتها تتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة، وقد تولى الحاكم (الملك) إدارة مجهودات الدولة من أجل ذلك، سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية، وقد أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها فيما يلي[1]:

2-1 السياسة المعدنية في اسبانيا (القرن 16م)

إتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني ويعتبر أكثر أشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو مناجم مستعمراتها، ومنع خروجها. وقد تماشت هذه السياسة مع حالة اسبانيا في القرن السادس عشر، حيث تدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا، البيرو والمكسيك، وبالتالي لم يستدعي الأمر إلا الاحتفاظ بها ومنع خروجها، ولتحقيق هذا الهدف قامت إسبانيا فضلا عن منع خروج الذهب والفضة بإجبار المصدرين الإسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية مع إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم لإسبانيا في شكل سلع إسبانية لا في شكل نقود (ذهب وفضة)، هذا بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية الإسبانية (القيمة الإسمية) مقابل العملات الأجنبية من أجل اجتذابها إلى الداخل وبالتالي منع خروج العملة الوطنية إلى الخارج. وقد أدى كل هذا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الإسبانية وهو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو الأمر الذي شجع في المرحلة الأولى بعض الصناعات ونشاط التجارة على اعتبار أن التاجر أو الصناعي يحقق أرباح في ظل ارتفاع الأسعار، إلا أن هذا الإرتفاع في الأسعار تواصل حتى بلغ مستويات قياسية، وفي ظل إهمال الإسبان للزراعة أدى هذا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في إسبانيا وحدث شلل في

[1] لونيسي لطيفة ،محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مرجع سابق ،ص-ص ،49-51.

التجارة الخارجية، وهو الذي أدى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة والتي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثقة في الإقتصاد الإسباني.

3-1 السياسة الصناعية في فرنسا (القرن 17م)

لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كإسبانيا، لذا كانت السياسة التجارية فيها مغايرة للسياسة المعدنية، لهذا طبقت فرنسا خلال القرن السابع عشر تحت قيادة الوزير " كولبير" سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة الدولية، تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد تم التركيز على الصناعة لأن الزراعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية ولأن قيمة المنتوج الصناعي أعلى نسبيا مقارنة مع المنتوج الزراعي في حالة تساوي الكمية، هذا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري قوي واقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية.

ولقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج (تخفيض الأجور وأسعار المنتجات الغذائية)، هذا بالإضافة إلى مساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى (توفير أدوات العمل، إستخدام العمالة الفنية الأجنبية)، هذا بالإضافة إلى إنشاء صناعات ومشروعات مملوكة للدولة، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي مع إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى منح إعانات لشركات التصدير (الصادرات) لزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأجنبية.

ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية وبالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري.

4-1 السياسة التجارية في انجلترا (القرن 17و18م) لم تكن الأوضاع في انجلترا مماثلة لما كان عليه الحال في كل من فرنسا واسبانيا ومن فقد كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طريق التجارة مع العالم الخارجي (التجارة الخارجية) وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول

المعادن النفيسة (ذهب وفضة) وكذا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الإنجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير
منظورة (ميزان العمليات التجارية) وتساهم في الحصول على المعادن النفيسة.

ولم تصبح في هذه المرحلة جمع المعادن النفيسة غاية في حد ذاتها وانما مجرد وسيلة، فالغاية كانت فتح أسواق خارجية للسلع والمنتجات الإنجليزية.

ولقد ساعد على تجسيد كل ذلك صدور قانون كراموبل سنة 1651م (معدل في 1660م) وما تضمنه من إجرآت كتخفيض سعر الفائدة واعفاء المنتجات الوطنية من الضرائب على الصادرات ودعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أجور العمال)، كما تضمن القانون بالإضافة إلى بنود أخرى أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص إنجليز وأن يكون على الأقل ¾ من عمالها إنجليز.

<u>سؤال للنقاش:</u> هل تعد الرأسمالية التجارية هي نواة للانطلاق نحو الرأسمالية ككل؟

المحاضرة الثامنة: الثورة الصناعية

تعد الثورة الصناعية جوهر التغير الحاصل في العصر الحديث فهي بمثابة الثمرة التي جناها رواد المذهب الحر بعد اكثر من قرنيين من الجهد المبذول في سبيل ترسيخ الفكر الرأسمالي ،فكانت تعد نتاجا لذلك .

وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر، أي منذ بداية الثورة الصناعية، وتنتهي بالحرب العالمية الأولى، وفي غضون هذه الفترة وصل النظام إلى ذروته، من حيث التطور السريع، وزيادة القوى الإنتاجية، واتساع الأسواق وتقدم الفن الإنتاجي، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة، وتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأرباب الأعمال، كما أصبحت العلاقة بين المتعاملين في السلع "علاقة شخصية"، يحكمها الأساس المادي البحت، كما انتشر الشكل المساهم للشركات، وأصبحت عقود العمل جماعية، يقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة، لا على اتصالات شخصية، وتداول القيم المنقولة" من أسهم وسندات وأوراق تجارية "أي نطاق أسواق منظمة، واكتمل الجهاز المصرفي، بخروج البنوك المركزية إلى حيز الوجود، وظهرت المؤسسات المالية والتأمينية لتلعب دورها في سير النظام الرأسمالي إبان تلك الفترة[1].

1- تعريفها :هي سلسلة من التغيرات التي حصلت في اوروبا خلال القرنين 18م و19م في وسائل النتاج الصناعي وفي نظم الاقتصاد بصفة عامة حيث حلت الالة محل الانسان .

2- اسباب ظهور الثورة الصناعية : ساعد في ظهور الثورة الصناعية عدت اسباب اهمها [2]:

[1] محمد حلمي مراد – المذاهب والنظم الاقتصادية . مرجع سابق ،ص64 ، ص 65

[2] بن طاهر حسين، مرجع سابق،ص86-88.

2-1 التطور العلمي والاكتشافات العلمية : خاصة بعد منتصف القرن 19م حيث ساهم الكثير من العلماء والباحثين في تطوير الآلات الإنتاجية واكتشاف القوى المحركة ووضعها موضع تطبيق في الصناعة .

2-2 وفرت رؤوس الاموال وامكانية تراكم الرأسمالي :من اهم الاسباب التي ادت الى زيادة ارباح وثروات اصحاب المصانع هو ازدياد النمو السكاني الذي صاحبه زيادة الانتاج نتيجة تطوير ادوات الانتاج ، اضافتا الى ظهور شركات المساهمة التي استطاعت ان تجمع رؤوس الاموال وكذلك البنوك التي قامت بالحصول على ودائع من الافراد واعادت اقراضها لتمويل الاقتصاد، وكما تحدثنا آنفا انه كانت لدى الدول الاوربية موارد هائلة من المعدن النفيس خلال القرنيين16و17موهذا ساعد كثيرا في تمويل الصناعة والاستثمار في بدايات الثورة الصناعية.

2-3 اتساع الاسواق الداخلية و الخارجية: حيث تمكنت الدول الأوروبية من ربط اجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية كالقطارات والسفن التجارية الضخمة.

2-4 حرية الاقتصاد وعدم التدخل الحكومي (المدرسة الكلاسيكية):حيث اسهم النظام الاقتصادي الحر والذي يقوم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر " حسب الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث، والذي يشجع على ضرورة ان تترك جميع عوامل الانتاج في حالة من الحرية الكاملة وكذا قوى العرض والطلب والانتاج والاستهلاك ....الخ.

2-5 النمو السكاني : عرفت اوروبا زيادة كبيرة في عدد السكان الذي ادى الى توفير اليد العاملة وكذا زيادة عدد السكان يؤدي الى انخفاض تكلفة اليد العاملة وايجاد العمال بأجور معقولة .كذلك زيادة عدد السكان يمثل الزيادة في الطلب على السلع والخدمات (اتساع السوق).

3-مظاهر الثورة الصناعية:[1]

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق،ص89.

ان الاكتشافات والاختراعات الجديدة كان لابد ان تخل ميدان الصناعة فتحسنت ادوات العمل ،فانتقلت رويداً من الالة اليدوية البسيطة الي الالة الكبيرة المعقدة ،وكان من نتاج هذا التحسن في ادوات العمل ان تقدم وتحسن الانتاج نفسه وتضائل الزمن الذي يبذله الفرد لإنتاج السلعة وكان لهذا كله دور هام في تلبية حاجيات السوق الداخلية والخارجية المتزايدة فزاد الانتاج بكميات كبيرة عما كان عليه في السابق .

كذلك زادت عدد الصناعات وظهر ت صناعات جديدة خاصة بعد دخول علم الكيمياء مرحلة التطبيق الفعلي مثل (الوقود ،الدواء و المطاط ،البلاستيك ،الاصبغة....الخ) ،كل هذا خفض الاسعار ورفع المستوى المعيشي للأفراد.

وكانت كل صناعة جديدة تجر بركبها صناعات اخري حتى اصبح القطاع الصناعي عبارة عن سلسة وحلقات متواصلة مترابطة تدعم بعضها البعض.

وبالموازات هناك تقدم في المنشآت القاعدية (طرق وموصلات ،سكك حديد، موانئ ومطارات...الخ).

كل ما سبق ذكره انعكس على الجانب التجاري فأصبحت التجارة تمثل نشاط مهم للدول الاوربية (داخلية وخارجية)،كذلك النشاط الزراعي هو الاخر ازدهر وتطور واصبح يمثل في كثير من الدول نشاطا مهما وهذا بفضل ما ذكر من التطور في جميع مجالات الحياة اليومية.

3- نتائج الثورة الصناعية :اهم هذه النتائج

+ ارتفاع مستويات المعيشية عن طريق زيادة الانتاج الزراعي والصناعي الذي اغرق الاسواق ونجم عنه انخفاض في الاسعار وبالتالي زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

+ تركز السكان في المدن كون ان معظم المصانع كانت في المدن والمناجم قريبة منها

+ نمو التجارة الخارجية وذلك عن طريق تصدير الدول الاوروبية منتجاتها الصناعية واستيراد المواد الاولية لصناعتها.

+ زيادة الثروة القومية لدول اوروبا وزيادة قوتها الحربية نظرا لما حققته من ارباح وفرة فقد وظفت اموال ضخمة منها زيادة قوتها العسكرية و الحصول على مستعمرات الواسعة عادت على اقتصاداتها بمكاسب عديدة .

سؤال للنقاش: ماهي نتائج الثورة الصناعية؟

المحاضرة التاسعة: ازمة الكساد الكبير1929م

البعض يؤرخ لبداية ظهور الازمات من سنة 1820م والبعض الاخر ارجع هذا التاريخ لسنة 1815م وحتى سنة1929مست العالم الرأسمالي 13 ازمة اقتصادية اختلفت حدتها وتباينت ولكن جميعها هزت اركان الرأسمالية ،وحسب العديد من المؤرخين والباحثين فان الازمات هي ميزة او ظاهرة من ميزات هذا النظام، والواقع انها مهما اختلفت الاسباب فان النتيجة واحدة وهي ركود اقتصادي يجر بطالة وبؤس للمجتمع باختصار، ففي كثير من الاحيان ادت بالاقتصاد الرأسمالي الي حافة الانهيار.

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع

الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى[1].

1- ماهية ازمة الكساد الكبير1929:[2]

هي ازمة اقتصادية مست الاقتصاد الرأسمالي بداية من 1929م وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ، وتعتبر اكبر واشهر الازمات الاقتصادية في العصر الحديث ، وبدأت الازمة بأمريكا و بالضبط في بورصة وول ستريت بنيويورك، حيث انهارت اسعار الاسهم والسندات ووصلت الى ادنى مستوياتها ،وتم عرض اكثر من 13مليون سهم للتداول بتاريخ1929/10/29 او ما يطلق عليه الثلاثاء الاسود وهنا كانت بدايات الازمة الاولى والمباشرة او الفعلية.

2- **مظاهر ازمة الكساد 1929**: من اهم مظاهر ازمة 29 هي انه لوحظ انخفاض كبير في الاسعار المنتوجات حيث هذا الانخفاض يبدا في قطاع من قطاعات الاقتصادية ثم ينتقل رويدا رويدا ، القطاعات الاخرى حتى بغرق الاقتصاد بأكمله وقد ينتقل هذا الانخفاض الى البلدان الاخرى ويصيبها ما اصاب الاقتصاد الوطني للبلدان المتضررة وهذا ما حدث فعلا في البداية في امريكا ثم انتقل الى كل دول العالم الرأسمالية بالطبع باستثناء روسيا في تلك الفترة لأنها تتبنى النظام الاشتراكي .

حيث يتبع هذا الانخفاض في الاسعار تقليص في الانتاج ينجم عنه تقليص في عدد العمال وتسريح جزء كبير منهم واحالتهم الى البطالة الاجبارية، ومع تزايد عدد المؤسسات المفلسة يزداد عدد العمال العاطلين عن العمل فتنخفض الدخول او تنعدم ،هذا

[1] عمر ياسين محمود خضيرات ، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منه كلية اربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن نقلا عن : Rajan, Ramkishen "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.

[2] بن طاهر حسين، مرجع سابق،ص113.

يضعنا امام وضع يدعوا للغرابة والدهشة الاسواق ممتلئة بالسلع وبأسعار زهيدة ولكن الطلب عليها ضئيل او منعدم وهكذا .....

3 اساب ازمة الكساد:

صعوبة التسويق الداخلي- صعوبة التسويق الخارجي- المضاربة في البورصة

4 - طرق معالجة الازمة1929في امريكا وضع الرئيس الامريكي روز فيلت خطة جديدة اطلق عليها (نيو ديل-new deal) سنة 1933م والتي تضمنت الاصلاحات التالية :

ا-في الميدان المالي: فرض رقابة على البنوك والبورصة وتخفيض الدولار و منع تصدير الذهب والاموال

ب-في الميدان الفلاحي : تقديم تعويضات للفلاحين الراغبين في تخفيض الانتاج وتقديم المساعدات للفلاحين المثقلين بالديون.

ج-في الميدان الصناعي :تقليص الانتاج وتخفيض ساعات العمل.

د-في الميدان الاجتماعي: انجاز مشاريع كبيرة وتشغيل العاطلين واحداث تعويضات للبطالة والتامين على الشيخوخة وتحديد الحد الادنى للأجور.

اما في المانيا تم تحديد الانتاج والاسعار والارباح ومراقبة المبادلات التجارية وفرض نظام التعاونيات المختلطة ، تخفيض الاجور ،منع الاضراب ،فصل المارك الالماني عن الارتباط بالذهب .

4- **النظرية الكينزية**: تقوم النظرية الكينزية على الاسس والمفاهيم التالية :

أ- يمكن للعرض ان يخلق الطلب المقابل له.

ب- ان الاقتصاد يمكن ان يكون بوضع التوازن عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل.

ت- البطالة امر غير طوعي .

ث- الاجور والاسعار غير مرنة باتجاه الانخفاض .

ج- لابد للحكومة من التدخل في تنشيط الطلب الكلي.

ح- يمكن للحكومة في تنشيط الطلب ،وفي الوقت ذاته السيطرة على المستوى العام للأسعار الى نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

<u>سؤال للنقاش</u>: ما هو اثر ازمة 1929 في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية؟

المحاضرة العاشرة :النظام الاشتراكي

بعد ما بدأت تظهر التصدعات والازمات في النظام الرأسمالي وجد المناهضين والمعاديين لها من الاشتراكين الفرصة لشن الهجوم وتبيان مساواها وكسب تعاطف ودعم طبقات كبيرة من المجتمعات الرأسمالية وخاصة الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة .

1- تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي

ويمكن وصفه هو النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج كالأرض و المصانع و الآلات ، و اتخاذ القرارات لاقتصادية من خلال جهاز التخطيط بدلا من جهاز الاثمان في النظام الرأسمالي ، و تم تطبيق الاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 يطلق لفظ الاشتراكية Socialismللتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية.

كما يطلق، أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية، والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا هي النظام الذي يتميز بملكية الدولة "اي الملكية الجماعية" للأموال , وتتمثل تلك الأموال في اموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع , فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة انواع الأموال , والاشتراكية

باعتبارها وصفا لمجموعات سياسية متباينة , ظهرت بأشكال عديدة على طول التاريخ الحديث , واهم اشكالها المعروفة :

1-1 الاشتراكية الخيالية : وهي نوع من الاشتراكية قائمة على التخيلات والاحلام وغير مستندة الى منطق وتحليل علميين , وولدت هذه الاشتراكية كصرخة ضد البؤس والمظالم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وتمثل نظريات متفرعة عن نظريات سان سيمون وشارل فورية وروبرت اوين.[1]

وهناك من يطلق عليها مصطلح الاشتراكية المثالية والتي يرجع ظهورها الي عهد افلاطون

427ق.م-347ق.م حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم ويزول من المجتمع كل صور الظلم الاجتماعي .

2-1 الاشتراكية العلمية : وهي الاشتراكية الناشئة عن التحليل العلمي الواعي للمجتمع ولظروفه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية وهي كنظرية تنسب الى كارل ماركس , وسميت بالعلمية لان ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي ان يظهر ان النظام الرأسمالي سيقضي عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية.[2]

2- خصائص النظام الاشتراكي:

خصائص النظام الاشتراكي: يتميز النظام الاشتراكي بعدة خصائص رئيسية هي:[3]

2-1 **الملكية الجماعية للوسائل الانتاج** : لايحق للفرد في النظام الاشتراكي ان يمتلك وسائل الانتاج المختلفة من ارض ومنشآت ومصانع بل ملكية الافراد تكون قاصرة على

[1] أ.م.د اسماء جاسم محمد ،تاريخ الفكر الاقتصادي / المرحلة الثانية / قسم الاقتصاد

[2] أ.م.د اسماء جاسم محمد ،تاريخ الفكر الاقتصادي / المرحلة الثانية / قسم الاقتصاد، مرجع سابق.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 118.

السلع الاستهلاكية فقط ،في حين تكون وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل وهذه الملكية الجماعية لوسائل الانتاج قد تأخذ هاتين الصورتين:

أ - **ملكية الدولة** : وتعتبر هذه الملكية هي الشكل الاكثر شيوعا في المجتمعات الاشتراكية ،وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الانتاجية التي كانت تملكها طبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الاشتراكي وعادة تكون هذه الملكية في المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة وكذلك تكون في يد الصناعة الرئيسية التي تتصف بوضع خاص بالنسبة للمجتمع ،كأن تكون مسيطرة على غيرها من الصناعات كصناعة الحديد والصلب او تكون من الصناعات التي يشتغل بها عدد كبير من العمال ،او تكون من الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع ذات اهمية خاصة ،كالسلع الاستراتيجية والتموينية ،كما تمتلك الدولة في المجتمع الاشتراكي جزء كبير من الاراضي الزراعية خاصة الاراضي المستصلحة ،او التي كان يمتلكها كبار الاقطاعيين.

ب- **الملكية التعاونية**: وتتمثل ملكية الجمعيات التعاونية في المجتمعات الاشتراكية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية، ويكون من حق هذه الجمعيات امتلاك الاراضي والآلات الزراعية والمواشي والمنشآت الصناعية الصغيرة ،كما تمتلك نسبة كبيرة من مؤسسات التعاون الاستهلاكي التي تقوم بالتجارة الداخلية ،وهذه الملكية تنشأ نتيجة لانضمام صغار المزارعين الي الجمعيات الزراعية ،وانضمام صغار الحرفيين باختيارهم في مؤسسات تعاونية كبيرة .

ويعتمد النظام الاشتراكي في تبريره للملكية الجماعية لوسائل الانتاج على مجموعة من الاسباب من اهمها :ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحقق تكافؤ الفرص امام افراد المجتمع وتحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينهم ،كما انها تمنع استغلال الانسان لأخيه الانسان وتمنع سيطرة فئة من الرأسماليين على الغالبية العظمى لأفراد المجتمع ،وهي تؤدي الي ايجاد نوع من التعاون بين الافراد ،مما يجعلهم يعملون سويا لتحقيق اهداف المجتمع.

2-2 **التخطيط المركزي**: لا يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز الثمن او الحافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية ،ولكنه يعتمد اساسا على وجود جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة قومية يتم وضعها بعد دراستها وتحديد مجموعة من الاهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الاهداف وفترة تنفيذها ثم تلتزم جميع الوحدات الانتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة.

2-3 الإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية [1]

تتمثل ثالث أسس الاقتصاد الاشتراكي في ضمان الإشباع الكامل للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة على الدوام لكافة أفراد المجتمع، وذلك وفقا لمبدأ "كل حسب عمله"، وبتم ذلك غالبا عن طريق تنمية مقدار الانتاج وتحسين نوعيته باستمرار من خلال استخدام أكثر الفنون الإنتاجية تقدما وتطورا ويوضح هذا الأساس هدف الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي من جهة والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف من جهة أخرى.

وغالبا ما تتحدد درجة إشباع هذه الحاجات بالمستوى الذي بلغته القوى الإنتاجية للمجتمع في الفترة محل البحث، ويستلزم الإشباع المتزايد لهذه الحاجات أن يكون هناك نمو متزايد لهذه القوى ولحجم الانتاج الذي تنتجه ولا يفيد النمو المتزايد للقوى الانتاجية في إشباع حاجات أفراد المجتمع إشباعا متزايدا فحسب بل أنه يساعد أيضا على خلق حاجات جديدة تنتظر الإشباع.

ويتطلب تأمين استمرار تزايد الدخل القومي بالضرورة تحقيق الأمور التالية:

-استقرار الدخل القوم

-القضاء نهائيا على الأزمات الاقتصادية

-استمرار التقدم التقني

-زيادة الانتاجية

-تأمين الحوافز والدوافع للعمل والانتاج

1 محمد ابراهيم أبو شادي، النظم الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،2010،ص257.

2-4 **العمل حسب القدرة والدخل حسب الحاجة** : أي ان الفرد في المجتمع الاشتراكي يقدم خدماته حسب طاقته في حين يأخذ ويستلم حسب حاجته ليس بمقدار انتاجه.

3- عيوب الاشتراكية:[1] تعد عيوب النظام الاشتراكي هي من ساهمت في انهياره ، وقد كشف الواقع عن ترنُّح النِّظام الاشتراكيّ، ثُمَّ سقوطه صريعًا في أواخر الثَّمانينات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، وبما اعتدى به على الفطرة السَّويَّة، مورِّثًا لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدًّا من نبذ أوهام كارل ماركس، وضلالاته معتبرها سببًا لتخلُّفه وضياعه .وعليه؛ فيمكن إيجاز أهمِّ عيوب النِّظام الاشتراكيّ فيما يلي:

3-1**ضَعْفُ الحَافِزِ لِإِنْجَازِ الأَعْمَالِ المُخْتَلِفَةِ:** فحرمان الأفراد من حقِّ الملكيَّة الخاصَّة أمرٌ يتنافى مع الفطرة والطَّبيعة البشريَّة، ويؤثِّر في الحافز الفرديّ لإنجاز الأعمال تأثيرًا سيِّئًا، "فحقُّ الملكيَّة الفرديَّة إذا منع؛ فلا مكان للحافز على الإنتاج، أو الحافز على الابتكار والتَّجديد، ولا صوت يعلو على صوت اللَّامبالاة والإهمال، ويصبح النَّاس في النِّهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكس الشُّعور القوميُّ الَّذي اتَّخذه النِّظام الاشتراكيُّ على غير الحقيقة حافزًا للإنتاج .

3-2انْخِفَاضُ إِنْتَاجِيَّةِ العُمَّالِ: فالعامل عندما لا يجد نظامًا فعلًا للحوافز، فكلُّ عامل يتسلَّم أجرًا محدَّدًا بغضِّ النَّظر عن إنتاجيَّته، وفقًا لقاعدة: "مِنْ كُلِّ فَرْدٍ حَسَبَ قُدْرَتِهِ، وَلِكُلِّ حَسَبَ حَاجَتِهِ.

3-3 قلة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية في تخصيص الموارد وسيادة التعقيد والبيروقراطية: فتركُّزُ السُّلطةِ في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار حَالَ دُونَ تَحْقِيقِ الكفاءة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة في تخصيص الموارد، وسيادة التَّعقيد والبيروقراطيَّة .

فكثيرًا ما نجحت الوحدات الإنتاجيَّة في إنتاج السِّلع المعيَّنة لها بالكمِّيَّات المحدَّدة في الخطَّة، ولكن ليس دائمًا عند مستوى المواصفات، أو الكفاءة، أو الجودة المطلوبة.

1 أحمد محمد عاشور النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه شبكة الألوكة على الخط اطلع عليه يوم 2020/05/22 https://www.alukah.net/culture/0/105878/

3-4 **عَدَمُ تَحْقِيقِ الكِفَايَةِ وَالعَدْلِ:** لقد عجزت الاشتراكيَّة الماركسيَّة عن تحقيق الكفاءة الإنتاجيَّة والاقتصاديَّة، والعدالة، والرَّفاهية لشعوبها، بل قهرت حرّيَّة الأفراد، وأبادت أصولهم بل وأرواحهم، وأصبحت العدالة في التَّوزيع أمرًا يستحيل تواجده، وحلَّ محلَّها الاستغلال.

1- صور أخرى من التحول عن الاشتراكية:[1]

لقد أعطى جورباتشوف الضوء الأخضر، لجماهير أوربا الشرقية، التي خرجت في حشود ضخمة تؤيد ما يطالب به من إصلاح للنظام السياسي والاقتصادي في المجتمع الشيوعي. أما ما كان يحدث في حكومات أوربا الشرقية فهو ـ طبقا لمبدأ جورباتشوف ـ أمر يخص سيادة كل دولة. وفيما يلي التطورات الهامة في الخريطة السياسية لأوربا الشرقية:

1-6 في بولندا: أطاحت حركة (تضامن) بالحكومة الشيوعية، وحكمت البلاد عناصر غير شيوعية لأول مرة، وأصبح الحزب الشيوعي هامشياً.

2-6 في المجر:تم حل الحزب الشيوعي المجري، وقيام حزب اشتراكي ديمقراطي خلفاً له، يؤمن بالتعددية الحزبية، وبالديمقراطية، وتبنى قوانين السوق، كما أعيدت كتابة الدستور وخرج إلى حيز الوجود بعض أحزاب المعارضة.

3-6 في تشيكوسلوفاكيا : خرجت الجماهير في مظاهرات ضخمة تنادى بالإصلاح، واختفى وجه الزعيم الشيوعي التشيكى ميلوس جاكيس، الذي كان قد وافق عام 1968 على الغزو السوفيتي للعاصمة براغ بعد إطاحة دوبتشيك. ودعا فاتسلاف هاقل، رئيس تشيكوسلوفاكيا الجديد، إلى محو كل آثار النظام الشيوعي السابق في البلاد، الذي كان استمر 44 عاماً، وتعهد بإقامة دولة جديدة تحترم فيها حقوق الإنسان.

4-6 في رومانيا :خرجت جماهير الشعب في مظاهرات تطالب بالإصلاح، وانتهت بإعدام الرئيس شاوشيسكو بعد مصادمات عنيفة مع حرسه الخاص، بعد اتهامه بالخيانة، ونهب

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، "**تاريخ النظم الاقتصادية**"على الخط موقع الكتروني اطلع عليه يوم 2020/06/24 على الساعة15سا، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Rasmaliah/sec04.doc_cvt.htm

أموال الدولة. وفي يوليو 1990م، وافق برلمان رومانيا من حيث المبدأ على خطة تعدّ اللبنة الأولى نحو التحول إلى نظام الاقتصاد الحر. وقد نصت الخطة على توزيع نسبة عشرين في المائة من القيمة التقديرية للصناعات المملوكة للدولة، على الشعب، على أن يتم هذا التوزيع في صورة سندات، أو صكوك تطرح للتداول في سوق للأوراق المالية، يتم تشكيلها في حينه.

5-6 في بلغاريا:استقال أقوى وأصلب رجال الحكم في صوفيا الرئيس، تيدور جينيكوف، بعد أن تولى رياسة الحزب والدولة زهاء 35 عاماً، وقد بدأت رياح التغيير تعصف بالنظام الشيوعي هناك.

6-6 في ألمانيا الشرقية: انتهت الأزمة، التي أحاطت بها، إلى الاستسلام للدعوة إلى التطور والديموقراطية، فاستقال الرئيس هونيكر الشيوعي المتشدد، من جميع مناصبه، واختارت اللجنة المركزية للحزب إيجون كرينتس خلفاً له. وكان لابد من هذه التوجهات المستجدة على المسرح السياسي رغم عناد ومعارضة هونيكر لأي إصلاح، إذ لم تكتف الجماهير بالتظاهر، والمناداة بالحرية، هذا في الوقت الذي كان فيه ألوف الألمان الشرقيين يغادرون بلدهم، هرباً إلى ألمانيا الغربية عن طريق المجر، أو تشيكوسلوفكيا، أو بولندا أو غيرها من المنافذ. كما تهاوى جدار برلين، وعاد شعب ألمانيا الشرقية ليعيش خلف ما تبقى من هذا الجدار. ورغم ما يقال عن أن فترة حكم إيجون كرينتس كانت مرحلة انتقالية، إلا أنه أمام التيار الجارف اضطر إلى الاعتراف بأن ألمانيا الشرقية لا يمكن أن تعيش بمعزل عن التغيير الذي يجتاح أوربا، وأن بيريسترويكا جورباتشوف ضرورية لمواجهه الموقف.

وفي مساء 30 يونيه 1990م جاء الإعلان عن دمج النظامين الاقتصاديين في دولتي ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، بعد أن قررت الأخيرة جعل المارك الألماني الغربي العملة الرسمية فيها، واتباع نظام اقتصاد السوق الحرة. وقد تمت فعلاً هذه الوحدة الاقتصادية بين الدولتين في أول يوليو 1990م، لتكون خطوة تاريخية، على طريق التوحيد السياسي الشامل للألمانيتين. وفي 31 أغسطس 1990م تم التوقيع المبدئي على معاهدة توحيد

شطري ألمانيا، في مدينة برلين الشرقية، بعد التوصل إلى تسوية آخر العقبات أمام هذه الوحدة. وتحدد المعاهدة الشروط القانونية لتوحيد شطري ألمانيا.

<u>سؤال للنقاش</u>: هل الاشتراكية اثبتت فشلها قطعا وان الرأسمالية هي الاصلح للاقتصاد العالمي او هناك اسباب اخرى؟

المحاضرة الحادية عشر :نظام بريتن وودز ومؤسساته

1- نشأة نظام بريتن وودز

شَهِدَ الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اضطرابات عنيفة في نظامه النقدي، ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دعى الديمقراطيات الغربية بعد صدمة الكساد العظيم للبحث عن مجموعتين من أولويات ما بعد الحرب. الأولوية الأولى وهي تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، فخطة بفريج (the beveridge plan) في بريطانيا العظمى، وتأسيس فرنسا للجنة التخطيط، وإصدار الولايات المتحدة قانون العمالة لعام 1946 كانت كلها رموزاً لتدخل الدولة في الاقتصاد في محاولة لإيجاد دولة الرفاه، فيما كانت الأولوية الثانية هي تأسيس نظام اقتصادي دولي مستقر يمنع الارتداد إلى القومية الاقتصادية المدمرة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين.

ولهذا السبب؛ نظَّمت الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods Conference - للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية للعالم لفترة ما بعد الحرب[1].

2- **التعريف بالمؤتمر**:انعقد المؤتمر من 1 يوليو إلى 22 يوليو 1944 باجتماع 730 موفد لـ 44 دولة في فندق في في غابات بريتون وودز Bretton - Woodsفي نيوهامبشر New Hampshire - بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويُعد كلاً من الاقتصادي الامريكي هينري وايت Harry Dexter - Whiteوالاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز John Maynard - Keynesمهندسا مؤتمر بريتون وودز، فلم يكن المؤتمر وليد الصدفة إنَّما كان نتيجة لمباحثات امتدت لأكثر من سنتين هما من رسم معالم اتفاقية بريتون وودز، شملت هذه المباحثات أهدافاً عدَّة، كان من بينها ضرورة ايجاد نظام نقدي دولي لا يجبر الدول المدينة على اتباع سياسات نقدية انكماشية لحل مشاكلها، خصوصاً عند عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن تآمين القروض للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومراقبة السياسات النقدية للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية[2].

بريطانيا بقيادة ممثلها الاقتصادي جون مينارد كينز John Maynard - Keynesكانت تحاول الدفع بإنشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية اسماها "Bancor"، بحيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، وتكون إدارة البنك مستقلة عن أي دولة، والدول التي لديها فائض تجاري، يتوجب عليها زيادة واردتها والدول ذات العجز التجاري يتوجب عليها زيادة صادرتها، تتم المقاصة بين الدول إذا لم يتحقق ذلك تلقائياً، بهدف الوصول لتوازن تجاري بين كل الدول، في حال كان هنالك حاجه لزيادة معروض النقد في الاقتصاد العالمي يتم ذلك من خلال طباعة

[1] مؤتمر بريتون وودز ،الموسوعة السياسية ،عللى الخط اطلع عليه يوم 2020/04/17،- https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%20%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2

[2] مؤتمر بريتون وودز ،الموسوعة السياسية ،عللى الخط اطلع عليه يوم 2020/04/17،- https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%20%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2

بانكورات جديدة، إذا لايوجد أي دور للذهب، فالمقترخ كان إيجاد عملة عالمية جديدة تطرح و يديرها البنك الدولي محدداً المعروض من النقود على مستوى العالم.

فيما كان للولايات المتحدة الامريكية وجهة نظر مختلفة تماماً، فبقيادة ممثلها الاقتصادي هينري وايت Harry Dexter White - طرحت الولايات المتحدة الامريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم الفدرالي الامريكي بتحويل الدولارات لذهب لأيَّ بنك مركزي في أيَّ وقت، بحكم تفوق الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً على جميع الدول خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية،

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار مشروعها الذي يعرف باسم اتفاقية بريتون وودز، وهو شكل مقارب لمعيار الذهب ولكن اعطى للدولار الامريكي ثقل عالمي، حيث من الممكن لأي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية، وقد نصَّت الاتفاقية على التالي1:

-يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يحدد سعر صرف العملة المحلية إما بالذهب أو بالدولار بحيث يكون 35 دولار لكل أونصة من الذهب.

-تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب (كل دولار = 0.888671 من الذهب، أي ما يعادل 35 دولار للأوقية

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها:

-ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

-النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

[1] مؤتمر بريتون وودز ،الموسوعة السياسية ،عللى الخط اطلع عليه يوم 2020/04/17، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%20%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

الأولى :إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد، حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد سنة 1947.

الثانية : انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRDوالغرض منه هو مساعدة الدولة الاوربية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الاخرى على التنمية الاقتصادية.

بالإضافة الي المؤسستين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة انشاء WTO منظمة التجارة العالمية ولكن لم تنفذ مباشرة وانما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الاطراف المسمات بـ(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)GATTعام 1948 وبمشاركة 23 دولة وبجولاتها الثمانية والتي تمخضت عن جولتها الثامنة جولة الاورغواي انشاء المنظمة العالمية للتجارة

لعلَّ مؤتمر بريتون وودز جعل من الدولار عملة الاحتياط الدولية، وبالتالي أداة في تحقيق ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية. إلا أنَّ الفائض المستمر في موازين التجارة الذي تمتعت به الدول الأوربية مقابل الولايات المتحدة مع نهاية الخمسينات وطوال الستينات قد حدا بهذه الدول إلى طلب المقابل الذهبي وخاصة بعد الضغوط المستمرة على أسعار الذهب وظهور سعرين له، ونظراً لعدم رغبة الولايات المتحدة في فقدان احتياطاتها الذهبية، أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له عام 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ تلك اللحظة أختفى الأساس الذي استند إليه هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات

المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت)، وتمثل هذه البداية الحقيقية لنظام التعويم.1

3- مؤسسات بريتون وودز

أهم المؤسسات الدولية الثلاثة التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي في الوقت المعاصر، نجد صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجار

1-3 صندوق النقد الدولي[2]:

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية توصل اليها مؤتمر بريتون وودز، وقد أصبحت
هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 1945م، عندما أودعت 22دولة وثائق التصديق المتفق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية.
وبدأ نشاط صندوق النقد الدولي في مارس 1947والذي يقوم بوظيفتين أساسيتين، الوظيفة
الأولى مصرفية؛ فعليه أن يمد أعضاءه بمزيد من وسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل
قروض أو تسهيلات ائتمانية، أما الوظيفة الثانية فهي رقابية؛ إذ عليه أن يراقب تصرفات الدول
الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والعمل على إزالة نظم الرقابة على الصرف

1 مؤتمر بريتون وودز ،الموسوعة السياسية ،على الخط اطلع عليه يوم 2020/04/17،

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%20%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2

2 صديقي شفيقة ،محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية ،نقلا عن :زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ،2003ص151.

بغرض إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات متعددة الأطراف.

●أهداف صندوق النقد الدولي:

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي :

-تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل اسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة تحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.

-إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق والغاء القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة العالمية.

-توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، واتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعاتها

تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائما تقدم للدول

إطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.

-العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من

درجة اختلال هذا التوازن

2-3 البنك الدولي[1]

هو أحد مؤسسات اتفاقية بيريتون وودز في يوليو1944 ،و أنشئ البنك عام1945 ، بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو1946 ، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى راس المال لتمويل الأعمال و إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

[1] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سابق،ص160.

ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه ، وهو يمثل قمة
التعاون بين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.
و بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

أ-تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا ، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض ، مثل تحديد أسبقية المشروعات، و إبداء النصح و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

ب-تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص ، بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، و اجتذاب رؤوس أموال إضافية و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

ج- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء ، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة
التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي و توسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي :[1]

3-2-1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

والذي أنشئ عام ،1946ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل، بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من اسعار الفائدة في أسواق الرأسمال العالمية، وتتلخص أهدافه فيما يلي:

-المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

-المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.

[1]صديقي شفيقة ،محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية ،نقلا عن عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ،2003ص 46

-علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

-3-2-2 مؤسسة التمويل الدولية:

وقد أنشئت عام 1956لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومات، بل تقوم باستثمارات في القطاع الخاص.

وتتلخص أهدافها في:

-المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.

-تشجيع الاستثمارات الخاصة الانتاجية.

-مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.

3-2-3-هيئة التنمية الدولية:

وقد أنشئت عام ،1960لتقديم قروضها بشروط سهلة وميسرة، وبفائدة بسيطة، وتتلخص أهدافها في:

-إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا.

-منح القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية و تحسين الأداء الاقتصادي.

3-2-4-الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

وقد بدأت عملها عام ،1988وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة، وذلك عن طريق الحد من الحواجز غير التجارية التي تعيق الاستثمارات الدولية، وبالتالي، تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية والتأمينات وغير ذلك، وكذلك، تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة.

3-3 المنظمة العالمية للتجارة:

3-3-1 **التعريف والنشأة**: المنظمة العالمية للتجارة OMC " l'Organisation Mondial du Commerce" هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان, في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان

الأقوى عالميا في التجارة, هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية, و العقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها, بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات, المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم. [1]

2-3-3 مبادئها:

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى, و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات, و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية. [2]

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية, مثل الحصص الكمية, و لكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية و تجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات, حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض: وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. [3]

3-3-3 أهداف و مهام المنظمة:

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية و دورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإثارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها, و التي وردت في مواد اتفاقية مراكش المنشور في 15-06-1994 و السارية المفعول قانونا في 01-01-1995.

إن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة و المساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة, و تحقيق العمالة الكاملة, و استمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي, و الطلب الفعلي, و زيادة الإنتاج المتواصلة, و الاتجار في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم, وفقاً لهدف التنمية, و ذلك مع توخي غاية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و احتياجات و اهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

---

[1] Organisation mondial du commerce ; division de l'information et des relation avec les médias ; 2ème édition, Genève, Suisse ; 2001. P 04.

2 عبد الواحد العفوري, العولمة و الجات-الفرص و التحديات, مكتبة مدبولي , القاهرة, 2000, ص 45.

3 محمد سيد عابد, التجارة الدولية, مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية, جامعة الإسكندرية 2001, ص 446.

و لبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات و غيرها من الحواجز التجارية و القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

و عليه يمكن تلخيص أهم مها و وظائف المنظمة في النقاط التالية: [1]

تسهل تنفيذ و إدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف, بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع, و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف, و لذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط, و تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها, أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة, (كل عامين للدول النامية, و كل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار, و مدى توافقها مع أحكام "الجات" و تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات، وبقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الاقتصادية العالمية, تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة له.[2]

4- انهيار نظام بريتون وودز[3]

في منتصف ستينات القرن الماضي، بدأت الضغوط تواجه نظام بريتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي تحول على إثرها نقص الدولار في أعقاب الحرب إلى تخمة دولارات. وفي ظل تثبيت قيمة الدولار مقابل الذهب، كانت المشكلة الرئيسية من منظور الولايات المتحدة تكمن في وضع بلدان الفائض

1 عبد الواحد عفوري, مرجع سبق ذكره, ص 64.
2 سمير محمد عبد العزيز, التجارة العالمية و جات 1994, مركز الإسكندرية للكتاب 1999ص 81.
3 حوحو سعاد نقلا عن : أتيش ريكس غوش، "في مركز الصدارة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51،العدد 3،صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر، 2014،ص51.

على مسار التصحيح (ألمانيا واليابان أساسا، في ذلك الوقت .)وبالنسبة لبقية العالم، كانت الأزمة تكمن في أن العجز الأمريكي هو مصدر السيولة النظامية، ولكن تزايد حجم الدولارات في خزائن البنوك المركزية الأجنبية أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على توفير غطاء من الذهب لهذه الدولارات.

وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو حقوق السحب الخاصة وهي أصول احتياطية صورية (مماثلة إلى حد ما لعملة البانكور التي استحدثها كينز)من شأنها توفير السيولة دون الحاجة إلى عجز مقابل في بلدان عملات الاحتياطي، ولكن هذا الحل كان غير كاف وجاء متأخرا جدا.

وهكذا انهار نظام بريتون وودز رغم ما تم اتخاذه من تدابير يائسة لترقيع النظام من خلال خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية في ستينات القرن الماضي ومحاولة يائسة أخيرة لإعادة مواءمة أسعار العملات بموجب اتفاقية سميثسونيان في عام 1971بعدما علقت الولايات المتحدة تحويل احتياطيات الدولار إلى ذهب، وفي ظل الاضطرابات الحادة الناتجة عن صدمات أسعار النفط في أواخر عامي 1973و ، 1974كان من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض، وواجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز، وظهرت تساؤلات غير مستغربة حول أهمية منظمة كان الغرض من وجودها إدارة نظام لم يعد موجودا.

وبالرغم من أن نظام بريتون وودز لم يعد موجودا منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، كان النظام النقدي الدولي لا يزال يواجه العديد من المشكلات التي واجهها مصممي النظام، ففي التقرير النهائي الذي عرضته لجنة العشرين (لجنة وزارية تم تشكيلها في جويلية 1972للنظر في إجراء إصلاحات في النظام النقدي الدولي)على مجلس محافظي الصندوق في جوان 1974على سبيل المثال، أشارت إلى أن" تحقيق الاتساق بين التزامات جميع البلدان المدينة والدائنة على حد سواء" و"تعزيز إدارة السيولة العالمية" من الأهداف الرئيسية التي يلزم تحقيقها لإصلاح النظام النقدي الدولي.

وهكذا، فإن الإنجاز الحقيقي للمؤتمر النقدي والمالي لم يكن وضع نظام بريتون

وودز، ولكن

الإنجاز الحقيقي هو إنشاء مؤسسة تستطيع تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضائه وتقوم بذلك بالفعل

لتحسين الواقع اليومي الذي يعيشه الناس.

<u>سؤال للنقاش</u>: كيف تخدم مؤسسات بريتون وودز مصالح الدول الغنية والرأسمالية؟

المحاضرة الثانية عشر: العولمة الاقتصادية

تحول الاقتصاد العالمي الى قرية صغيرة متنافسة بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية واصبح هناك سوقا واحدا يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين ، و اصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول و الحكومات بل منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية العملاقة و الكل يحاول توحيد سلوك اللعبة و التعامل و يسعى بكل قوة الى اقتناص الفرص و مواجهة التهديدات في اطار إزالة القيود بكل اشكالها و تحرير المعاملات في ظل التحول نحو اليات السوق.

1- مفهوم العولمة الاقتصادية

تعني العولمة بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة الثقافات و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والى انحصار كبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات[1].

والعولمة تنطوي على مفهوم ديناميكي يتحرك و يتشكل مع التغييرات العالمية التي تحدث ، و تتشكل و تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة اكثر ، فهي تنتشر بسرعة كبيرة

[1] الأطرش محمد، العرب و العولمة: ما العمل؟، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 412.

على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية ، و هي أيضا عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات التطبيق المختلفة ، و من خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة و هي المنافسة و الابتكارات التكنولوجية و تحرير التجارة الدولية و التحديث و انتشار عولمة الإنتاج و العولمة المالية و هما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية التي تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم الوزن في مجالات متعددة و أهمها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و تكون اشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاضد دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.

2- خصائص واهداف العولمة الاقتصادية :تتمثل اهم خصائص العولمة فيما يلي:

2-1 سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هي سيادة آليات السوق، واتخاذ القرارات في إطار من التنافس و والجودة الشاملة، و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، و ثورة المعلومات. و تعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، و بأحسن جودة، و بأعلى إنتاجية، و البيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن. حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، و بتغير في نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج و عالمية الأسواق[1].

ديناميكية مفهوم العولمة، تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تغير موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل. وإن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن هذه الأخيرة تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى، والتأثير على دور

[1] عبد المطلب عبد الحميد،: البنوك الشاملة. عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ص 22.

الدولة في النشاط الاقتصادي[1]

2-2 تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي و المتبادل:

يركز هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل و ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية. حيث يتم في ضل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات و ما ينتج عنه من تزايد احتمالات تأثير، و التأثر بين المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية بين أكثر من دولة. و ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى التشابك بين الأطراف المتاجرة، و يؤدي هنا إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد و آخر.

فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر و بالتالي يكون أحدهما تابع و الآخر متبوعا، فالاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني و جود تأثير كل من الطرفين على الآخر، يكون كلاهما تابع و متبوعا في نفس الوقت[2]

3-2 تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

الشركات المتعددة الجنسيات، هي شركات عالمية النشاط، و هي أحد السمات الأساسية للعولمة. فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها، في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية، و المالية، و التكنولوجية، والتسويقية، و الإدارية. فتلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة، تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، و بالتالي فهي من هذا المنظور، يعمق الاتجاه نحو العولمة، و بالتحديد العولمة الإنتاجية إلى أن يصبح فنا إنتاجيا.[3]

4-2 وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، و يبدو ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد بإمكان أي دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 24.
[2] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 24.
[3] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 26.

أن تستقل بمفردها في هذا المنتج، حيث نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل : السيارات و الأجهزة الكهربائية و غيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، أين تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات.

2-5 تزايد دور المؤسسات الاقتصادية في إدارة العولمة :[1]

من الخصائص الهامة للعولمة، تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة و تعميق العولمة لتفكيك الاتجاه السوفياتي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية و انضمام معظم الدول إليها، و من ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي. و بالتالي أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم. و هذه المؤسسات هي:

صندوق النقد الدولي و المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

البنك الدولي و توابعه و المسؤول عن إدارة النظام المالي.

منظمة التجارة العالمية و المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

و لعل قيام العولمة على تلك المؤسسات، يعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح هناك نظاما متكامل للعولمة تعمل من خلاله

2-6 تقليص درجة سيادة الدولة القومية و إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية. [2]

اتسمت العولمة بانخفاض درجة سيادة الدولة القومية. وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السيادة السياسة النقدية و المالية. حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، و تطبيق قوانين تحرير الأسواق. وهكذا يمكن القول أن الحكومة في هذا الإطار الجديد، تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض: " الإدارة العامة الجديدة للتنظيم عمل الحكومة، وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية. مما يترتب عليه إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها".

[1] عبد المطلب عبد الحميد،: مرجع سابق. ص 28/27.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،: مرجع سابق. ص 28/27.

فالعولمة أصبحت في اتجاه النقيض للقومية أو الوطنية الاقتصادية على كل المستويات، وفي كل الحالات، وبالنسبة لكل الأمم و الشعوب

3- **أنواع العولمة الاقتصادية** :توجد شكلان من العولمة الاقتصادية وهي عولمة الإنتاج و العولمة المالية و نوضحهما كما يلي[1]:

3-1 **عولمة الإنتاج** : يلاحظ ان عولمة الإنتاج بدأت تقرر انماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ، و هي تتحقق من خلال شركات متعددة الجنسيات و قد أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد ، و هذا اعطى فرصة كبيرة لدول العالم الثالث لدخول الأسواق العالمية في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية ، خاصة بتركيزها على الأجزاء من السلع ذات ميزة تنافسية.

3-2 **العولمة المالية** : تعتبر العولمة المالية من الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول لما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى الى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثمة اخذت تتدفق عبر الحدود و لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق راس المال اكثر ارتباطا و تكاملا ، و يمكن الاستدلال بالأسواق المالية من خلال تطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة ، و تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

3-3 العولمة الثقافية والإعلامية.

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية والإعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة للتعبير عن نفسها. والانطلاق من إطارها المحلي المغلق إلى أفاق رحبة فسيحة من العالمية ،وفق فرص متكافئة أمام الثقافات كلها ، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات فيما يسمى بحوار الحضارات والثقافات ،بحيث تتأثر و تؤثر كل واحدة على الأخرى في إطار من الحرية المطلقة[2].

---

[1] لونيسي لطيفة ،محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة عنابة ص53-56.

[2] تركي الحمد، "الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار السامي، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1999، ص11.

4- انعكاسات العولمة على البلدان النامية

أدى تطبيق العولمة إلى انعكاسات عديدة خاصة على الدول النامية منها الإيجابي ومنها السلبي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

4-1 سلبيات العولمة على البلدان النامية

_زيادة في معدلات المديونية الخارجية

_إنهيار الأسواق المالية :لقد ساعد الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، على انتقال عدوى الانهيار من بورصة لأخرى ومن دولة لأخرى في أوقات قياسية لدرجة أن تذبذب أسعار أسهم تلك البورصات كان متلازما تقريبا، فتلك البورصات مرتبطة بشبكات اتصال متطورة تسمح لها بالحصول على المعلومات عن بعضها البعض في الوقت الفعلي، كما تتداول العديد من الأصول المالية المصدرة في دول أخرى تلك الأسواق مما يزيد من ارتباطها وعولمتها.

4-2 إيجابيات العولمة على البلدان النامية

_**تدفق رؤوس الأموال الأجنبية** : أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية نحو الدول النامية.

_**عولمة الأسواق المالية الناشئة** : لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية التابعة للدول النامية بالنظام المالي العالمي، لاسيما الأسواق الآسيوية ابتداء من أوائل التسعينيات من القرن الماضي، أدى انفتاح تلك الأسواق على رأس المال الأجنبي إلى تسهيل توجيه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة من العالم، كما ساعد توفر أسواق تلك الدول على مستوى عال من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة على الإسراع في عولمتها ، إضافة الى المعرفية و الثقافية و ما يترب عنها من تقدم تكنولوجي و تسهيل حركة انتقال الأموال و السلع و تسهيل الاتصالات على جميع الاصعدة الحكومية و الغير حكومية.

<u>سؤال للنقاش</u>: هل للعولمة بمختلف صورها دور في الازمات الاقتصادية العالمية وكيف؟

المحاضرة الثالثة عشر: الأزمات المالية

مع منتصف القرن التاسع عشر شهد الاقتصاد الرأسمالي عدة "انهيارات" مالية، على سبيل المثال انجلترا – باعتبارها في تلك الفترة المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوربا مع بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى،، ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الأطلسي الولايات المتحدة الأمريكية حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير بين سنوات 1929 – 1933واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفى ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك و الأرجنتين وكندا،، ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر1987،والأزمة الأسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من

التسعينات القرن العشرين وحدث بسببها انهيارات كثيرة في تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا، وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد 11سبتمبر الشهير في أمريكا، في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً،، أي السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفاً.

ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار وهى بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد ، وتتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل.

ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون مينيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهى البطالة عن طريق تدخل الدولة ، تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يعرف بنظام Bretton Woodsالذى نتج عنه ظهور مؤسسات مالية تسير الاقتصاد العالمي)صندوق النقد الدولي – البنك العالمي – الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (،هدفهم منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً في دول أخرى(والبنك الدولي الذى يتدخل مباشرة نيابة عن "حكومة العالم الجديد" بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة وأردف نظام بريتون وودز لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين لطرف الأغنى(وظهور نتائج ذلك في دين)مرة أخرى دين العالم الثالث فى السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغرته بزيادة العون في عقد التنمية الفاشل، وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي- عن طريق بازل 1وبازل 2لتقوية النظام المالي المصرفي العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف

لأنها كانت تعتمد على الاستدانة من بعضها وكان يبدو ظاهرياً أنها لا تواجه مشكلة فى هذا الصدد حتى ظهرت المشكلة الحالية وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها لحين ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة وليس من سوق ما بين المصارف[1].

مفهوم الازمة: يمكن إعطاء تعريف مبسط للأزمة:

الأزمة بصورة عامة تشير إلى موقف تتضارب فيه العوامل ، ويؤدي فيه التغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد في النتائج ، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار.[2]

اما في الجانب المالي فهي تلك التذبذبات التي تأثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الاقتراض من دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة [3].

و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. [4]

الازمة المالية العالمية 2008 ازمة الرهن العقاري

تعتبر ازمة 2008نتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه استراد الديون العقارية الممولة

---

[1]خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة الية لحماية الاقتصاد الوطني من الازمة المالية، مداخلة في الملتقى الدولي :الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف،2009،ص- ص 2-3.

[2] هيل عجمي الجميل- مجلة جامعة دمشق المجلد التاسع عشر العدد الأول 2003ص2.

[3] لونيسي لطيفة ،محاضرات في الوقائع الاقتصادية ،جامعة عنابة ،ص55.

[4] خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة الية لحماية الاقتصاد الوطني من الازمة المالية، مداخلة في الملتقى الدولي :الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف،2009،ص-ص 3-4.

من طرف البنوك في الولايات المتحدة الامريكية و المعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية ، sub primeوبالرغم من ان هذه الازمة ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية الا ان اثارها انتقلت الى خارجها و تأثرت بها على حد سواء كل من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة ، من خلال هذا الفصل نتعرض الى زوايا مختلفة من الازمة من حيث المفهوم ، و التفسير و إجراءات الحد من اثارها و معالجتها[1].

ماهية الازمة المالية العالمية . 2008

أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الامريكية[2]

بدأت الازمة في الولايات المتحدة الامريكية اثر تفاقم ازمة الرهونات العقارية ، ، فبعد طفرة الأنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الالفية الجديدة عمت فوائض مالية في المؤسسات المالية و الأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط او البنك المركزي في الولايات المتحدة ، و للتخلص من هذه الفوائض لجأت هذه المؤسسات و واكبتها الأسواق على توسيع شبكة الإقراض المالي خاصة في القطاع العقاري ، خاصة انه يوجد مبدأ في الولايات المتحدة الامريكية يقوم على الحق لكل مواطن في امتلاك مسكن خاص به ، و قد سعت البنوك لتسهيل الحصول على العقارات، مستخدمة ما يسمى بالرهونات الضعيفةsubprime( ) مع كل من الافراد و المؤسسات متجاوزة بذلك شروط التسليف و اصوله ، و معتمدة على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية ، و يقصد بالرهونات الضعيفة تلك الفوائد المتغيرة حسب الظروف.

و بما ان المخاطرة ازدادت بسبب الزبائن الغير قادرين على التسديد أقدمت المصارف على رفع الفوائد على القروض التي منحتها لشراء العقارات من قبل الذين لا يستطعون تامين التدفقات المالية لتسديد القروض ، فكانت المفارقة كما يلي : إعطاء القروض لمن لا يستطيع تسديدها ، و بالمقابل فرض فوائد عالية بسبب عدم القدرة على التسديد بشكل منتظم كإجراء وقائي للمخاطر ، و هذا يعتبر بحد ذاته سوء إدارة و سوء تقدير.

1 لونيسي لطيفة ،محاضرات في الوقائع الاقتصادية ،جامعة عنابة ،ص55.
2 لونيسي لطيفة ،محاضرات في الوقائع الاقتصادية ،جامعة عنابة ،ص55.ص56.

كما ان المصارف لم تكتف بذلك بل لجأت الى عملية تسنيد او توريق القروض ، أي جعلها أوراق مالية مشتقة من القروض و يتم تداولها في الأسواق المالية ، لتحقيق ذلك لجأت المصارف الى بيع محفظة القروض الى المصارف الاستثمارية ، التي نظمت عملية التسنيد عبر تامين قسم من المحفظة لدى شركات التامين بضمان القروض على أساس ان أسعار العقارات ترتفع بشكل معقول فتغطي قيمة القروض و اكثر، و بعد ذلك أصدرت المصارف الاستثمارية أوراقا مالية مستندة الى أصول مؤمنة فحصلت بسبب ذلك التامين على تقييم إيجابي ممتاز من قبل شركات تقييم الائتمان الكبيرة ، بعد ذلك قامت تلك المصارف الاستثمارية ببيع الأوراق الى مختلف المؤسسات المالية التي اعتبرت ان تلك الأوراق مضمونة و ذات مردود عال.

بيعت هذه الأوراق في مختلف الأسواق المالية في العالم و عندما بدأ عدم تسديد قروض الأساسية تمت استعادة العقارات المرهونة لدى المصارف فانهار سوق العقارات في الو م أ بسبب تضخم عدد العقارات المستملكة من المصارف لتحصيل ما يمكن تحصيله من قيمة القروض ، أصبحت الأوراق المالية المستندة الى القروض الهالكة غير ذي قيمة ، و بما ان هذه الأوراق شكلت نسبة كبيرة من محفظات المؤسسات المالية و المصارف ، وقعت تلك المصارف في عجز بين أصولها غير الكافية و مطلوباتها ، فانهارت بدورها المصارف المحلية و الضخمة مسببة اكبر كارثة مالية عرفتها الوم أ .

محاولات تفسير الازمة المالية للعالمية هناك أربعة اراء في موضوع تفسير ازمة 2008و هي[1]:

_الازمة المالية 2008مجرد انعكاس للازمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي

الواضح من قراءات التحولات الاقتصادية التي حصلت في الو م أ منذ أواخر الستينات من القرن الماضي هو ان النخب الحاكمة و أصحاب القرار الاقتصادي اعادوا النظر في توجهات الاقتصاد عندما بدأت الشركات العملاقة الامريكية إعادة توطين الصناعات التحويلية في الدول الناشئة حيث كلفة اليد العاملة ارخص إضافة الى ضعف النقابات و أنظمة الرقابة المالية و البيئية فتسهل تحقيق أرباح اسرع ، فتحولت الو م أ الى اقتصاد

[1] لونيسي لطيفة ،محاضرات في الوقائع الاقتصادية ،جامعة عنابة ،ص56.ص59.

خدماتي و مالي يجني الريع المالي عبر المضاربة المالية و العقارية التي تنتج الثروة بدون مجهود.

_سوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم

السياسات الاقتصادية في العالم لم تتعد حدود الاقتصاد الوطني ، بينما حولت حركة السلع و الراس المال الى افاق أوسع ، رافقها انتشار المستهلكين على نطاق عالمي ، و تكمن المشكلة في حجم الديون المتراكمة في مختلف الاقتصاديات العالمية و انخفاض الأصول الممتلكة بمقدار 13ترليون دولار ، مما حفز الناس الى العودة الى الادخار بدلا من الانفاق .

و هناك من يعتقد ان نظام الأسواق الحرة الذي ينظم توزيع الموارد وفقا لمبدأ الترشيد و الكفاءة القصوى غير قادر على توفير عامل الاستقرار ، فهذا التيار الفكري يقر بان السوق الحر يؤدي في معظم الحالات الى انحرافات قد تأتي بكوارث و انهيارات ، في حالة الازمة المالية تتحمل الأسواق المالية التي أخفقت في ترشيد توزيع رأس المال ، كما أخفقت في تقدير المخاطر ، مما أدى الى انقاذ المؤسسات المالية بشكل دائم على حد قوله ، و بالتالي يؤكد نظرية اخفاق الأسواق في ضبط الأمور و معاقبة أولئك الذين يخفقون في احترام الأساسيات.

_الازمة هي ناتج لتهميش الاقتصاد الفعلي

في أواخر التسعينيات من القرن العشرين برزت مصطلحات جديدة ك(الاقتصاد الجديد) و (مجتمع المعرفة) ، حيث تكاملت الثروة التكنولوجية في التواصل و الاحتساب مع حركة السلع و الراس المال و انتشار أسواق المستهلكين على نطاق عالمي ، و بسبب الثورة التكنولوجية نمى ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ، مع تراجع في القيود المنظمة و الضابطة لحركة رؤوس الأموال .مما سهل قيام نموذج عمل جديد لاكتساب الثروة عير المضاربة المالية و العقارية ، و بدون أي ارتباط مع نمو الاقتصاد العيني .

اليوم نعيش حقبة ما يسمى بالرأسمالية المالية التي تجني الثروة من الاقتصاد الافتراضي عبر المتاجرة السريعة التي مكنتها الثروة التكنولوجية ، فالبورصات أنشئت لسد الثغرة بين عارضي رؤوس الأموال و الطالبين لها لتمويل مشاريع حقيقية ، لكن سرعان ما

تحولت المتاجرة المالية الى هدف قائم بحد ذاته بعد ان كانت وسيلة تسهيل و تمويل ، و هنا تحول الاقتصاد الافتراضي إلي نشأ بسبب الثورة التكنولوجية و الثورة الرقمية الى المصدر الرئيسي لإنتاج الثروة بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي و بذلك فان الرأسمالية المالية هي رأسمالية ريعية بامتياز ، و هشاشة الاقتصاد الريعي احد أسباب الازمة.

_غياب البعد الأخلاقي

حيث يتم استعمال الطرق الغير سليمة في إدارة الاستثمارات و القيود المحاسبية للخسائر المتراكمة ، وذلك بتواطئ مع البنية السياسية و القانونية و المصرفية و الرقابية و المحفز في ذلك الأرباح الكبيرة قصيرة الاجل بالرغم من وجود مخاطر كبيرة ، فالخلل النظامي و البنيوي يعود الى تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاطي المالي و الاقتصادي.

الإجراءات و الاقتراحات للحد من اثار الازمة و حلها

_خطط الإنقاذ

تدخلت اغلب الدول الصناعية الكبرى لوضع حد للمضاربة بالقروض و السندات و العمل دعم البنوك المتعثرة على أساس حمايتها من الانهيار و تمثلت هذه الإجراءات في:

•شراء أسهم بعض البنوك المتعثرة للرفع من قدرتها المالية.

•تقديم ضمانات بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة البنوك على الاقتراض و استعمالها في تمويل المؤسسات الاقتصادية و الخواص.

•خفض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ عشرين سنة على الأقل.

تمثلت خطط الإنقاذ للدول الأوروبية في:

•المملكة المتحدة خطط لإصدار ديون عمومية بقيمة 63.1مليار أورو و استعمالها في شراء اسهم البنوك المتعثرة.

•المانيا خططت لإصدار سندات عمومية بقيمة 107.3مليار أورو لشراء حصص رأسمالية في راس مال البنوك المتعثرة ، إضافة الى ضمان ديون بقيمة 400مليار أورو.

•الحكومة الفرنسية قررت دعم البنوك بمبلغ 40مليار أورو وضمان الديون المتعثرة بما قيمته 320مليار أورو.

•الحكومة الاسبانية قررت ضمان الديون المتعلقة بالبنوك بمبلغ 100مليار أورو.

_اقتراحات حل الازمة

فيما يلي بعض الاقتراحات للخروج من الازمة المالية الحالية التي تطورت الى ازمة اقتصادية عالمية.

الفرع الأول : اقتراح جوزيف ستيقليتز: كانت إقتراحاته لحل الازمة تتكون من اربعة نقاط:

إعادة الرسملة للبنوك : و ذلك بإصدار أوراق مالية و يجب تحويل الديون الى أوراق مالية ، و من شأن هذه الخطوة تقليص حجم المساعدة الحكومية للمصارف.

•**وقف مصادرة الملكيات المرهونة :** يجب مساعدة أولئك الذين تضرروا من الازمة و ذلك بالبقاء في منازلهم التي امتلكوها عن طريق القروض العقارية و محاولة التخفيف من الأعباء المفرطة الناتجة عن هذه القروض و كذلك اصلاح قوانين الإفلاس خصوصا عندما تكون قيمة المنزل اقل من قيمة الرهن.

•**إقرار حوافز فعالة :** و ذلك بتشجيع الاستثمار بتأهيل البنية التحتية و تطوير مختلف القطاعات لبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

•**وضع نظام مالي جديد :** هذا النظام يجب ان يواكب سير العولمة ، و يلائم مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و ما بعد الازمة المالية الكبرى ، فلا فائدة من انتهاج سياسة مالية جديدة أحادية في عالم الاقتصادالمترابط.

الفرع الثاني: وجهة نظر هنري عزام

حسب وجهة نظر هذا الاقتصادي فان الدروس الأولية التي يمكن استنتاجها من نتائج هذه الازمة و الحيلولة دون حدوثها مرة أخرى تتمثل في النقاط الخمسة التالية:

•يجب زيادة الضمانات المتوفرة على الودائع في المصارف المحلية التجارية مثيلاتها في المصارف الاجنبية و حض المصارف و المؤسسات العاملة في قطاع التمويل على الاندماج لتشكل كيانات مالية قوية ، و ذلك للحد من خروج رؤوس الأموال و توفير بيئة سليمة من المخاطر.

•وضع ضوابط اكثر وضوحا على القروض الاستهلاكية ، وكذلك لابد من الحد من

المضاربة في أسواق دول المنظمة العقارية لكي يكون الطلب الفعلي و ليس المضخم هو المؤشر الذي تعتمده شركات التطوير العقاري لتحقيق التوازن في السوق.

•حض البنوك و المؤسسات المالية المحلية على انشاء دوائر متخصصة في دراسة الاخطار و ادارتها و رفع مستويات أدائها ، و التشديد على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية السليمة ، إضافة الى زيادة الشفافية و خاصة فيما يتعلق بأنشطة التمويل التي تبقيها المؤسسات خارج الموازنة تعزيز الجهات الرقابية المنظمة للقطاع المالي و جلب افضل الكفاءات البشرية للمساعدة في تطوير الأطر و التشريعات الرقابية في شكل يوازي سرعة تطوير الأدوات المصرفية و الاستثمارية الجديدة و ابتكارها.

•التركيز على الصيرفة الإسلامية و التي لا تسمح للشركات و الافراد بالمضاربة بالمال او الافراط ، و يكون الممول هو المشارك في الاخطار و في الربح.

ان حدوث الازمة المالية 2008أعاد تدخل الدولة في الاقتصاد بعدما كانت خارجة عن السوق ، و دورها كان مصححا للوضع عن طريق اصدار ديون عمومية و سندات عمومية و ضمان الديون و ضخ سيولة نقدية في البنوك ، كما ان هذه الازمة فتحت المجال للتوجه في دراسة و تجربة النظام المصرفي الإسلامي الذي يتوقع ان يكون سائدا في البنوك في الاقتصاديات الرأسمالية.

اسباب ازمة2008[1]

قدمت المؤسسات المالية قروضا هائلة، حيث أن المجتمع الأمريكي مجتمع قائم في جوهره على الاقتراض، فإذا أراد أي مواطن أمريكي أن يشتري منزلا أو جهاز تلفزيون أو سيارة، فليس هناك أدنى صعوبة في الحصول على هذه الأشياء، حتى ولو لم يتوفر له المال اللازم لشرائها.

يكفي في هذه الحالة اللجوء إلى مؤسسات التمويل، حيث بلغت قروض التمويل العقاري حوالي11 تريليون دولار لشراء المنازل، كما قدمت مبلغا مماثلا بصفة قروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، ويكفي في هذه الحالة بطاقة الائتمان لديه لكي يشتري ما يريد، فالعائلة الواحدة في الولايات المتحدة الامريكية تملك 13بطاقة ائتمان، 40%منها

[1] محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية، دار الفكر والقانون، مصر، ،2012ص ص -123-124.

لشراء السلع، ومع ازدياد الرغبات في الاقتناء ازدادت الديون العائلية، فبلغت 680مليار دولار عام 1974م حتى وصلت حاليا إلى 14تريليون دولار، ولا شك أن هذا الرقم الأخير ينبئ إلى أي مدى يعتمد الأمريكيون على الاقتراض .

2- ضمانات القروض والتقييد وفقا لأسعار السوق وطلب هامش ضمان، حيث وجد المصرفيون طرقا تساعدهم برهن القروض التي يقدمونها بضمانات عينية، يمكنهم من خلال تلك العملية إقراض النقود ولكن في المقابل يتحكمون في أصل له قيمة موازية للقرض لتأمين القرض، وفي حالة عجز المقترض عن سداد القرض، يقوم البنك يبيع تلك الأموال لساد القرض.

تولد عن عملية الإقراض بضمان عينية تلك إحدى القوى الرئيسية التي تسببت في زعزعة استقرار الأسواق المالية، فالمقترضون الذين تراجعت قيمة أصولهم بالفعل ربما لا يكون لديهم أي ضمانات إضافية لتقديمها للبنك، هنا يقرر البنك بيع أصولهم في سوق يعاني من التراجع، ربما يتسبب بكل بساطة في تفاقم خسائر المقترض والبنوك على حد سواء، وهذه هي بالضبط القوة المزعزعة للاستقرار التي تسببت في أثناء الأزمة الائتمانية الحالية في انهيار معظم صناديق التحوط الكبيرة المدعومة بقروض.

3-قامت المؤسسات عادة إقراض ما حصلته المالية ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق وفي تمويل عقاري جديد، حيث قامت بتحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة "أسهم وسندات" قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق مالية ذات تدفقات نقدية متوقفة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء.

4-قامت شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وطرحها في أسواق المال وتم تداولها بإعادة بيعها للآخرين، ومنهم إلى غيرهم في تيارات متتالية، وذلك بأسعار أكثر من قيمتها الإسمية. في المقابل، قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قرض من مؤسسات أخرى.

اثار ازمة2008 : تمثلت اهم اثار ازمة 2008 على الاقتصاد العالمي في :

هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية: [1]

-إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ على 32مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19مليار دولار.

- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ8مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية.

-ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل 39تريليون دولار.

-إضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة ، 5 %ومعدل التضخم % . 4

-تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4 %سنة 2008إلى حدود % 0.3سنة2009

-تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55مليار دولار للبرميل.

-إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

-التعثر والتوقف والتصفية وافلاس العديد من البنوك.

-انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية " فورد" و"جنرال موتورز".

---

[1] فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية "، ص11. مقال منشور على الموقع الالكتروني موسوعة الاقتصاد الاسلامي: https://iefpedia.com/arab/?p=5722 :اطلع عليه يوم 2020/03/14.

-بالنسبة للدول الأوربية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل "سمينز" و "ميشلان" إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها وتكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل شركةBMW" " لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت بـ 236مليون دولار.[1]

<u>سؤال للنقاش</u>: هل هناك فرق بين ازمة 1929 والازمات في نهاية القرن العشرين؟

[1] فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية "، ص11. مقال منشور على الموقع الالكتروني موسوعة الاقتصاد الاسلامي: https://iefpedia.com/arab/?p=5722 :اطلع عليه يوم 2020/03/14.